

منشور عـ14ـ دد

الموضوع : حول البرنامج الوطني لمكافحة داء الكلب
المرجع : القرار المشترك المؤرخ في 13 أبريل 1985 المتعلق
بالإجراءات الصحية الخاصة الواجب اتخاذها لمقاومة
مرض الكلب

في نطاق المحافظة على الصحة العامة وإستعدادا لتنفيذ الخطة السنوية
للبرنامج الوطني لمكافحة داء الكلب وسعيا الى دعم الخطة الجهوية وبلوغ الأهداف
المرسومة في هذا المجال ، فإن السادة الولاة مدعوون لإتخاذ الإجراءات التالية :

* تنشيط اللجنة الجهوية لمكافحة داء الكلب وضمان دورية إجتماعاتها (كل
ثلاثي وعند الإقتضاء) وتتولى اللجنة :
— إعداد الخطة الجهوية

— الحرص على إيجاد الحلول المناسبة لتخطي الصعوبات التي قد تعترض
الساهرين على تنفيذ محاور الخطة الجهوية ودعم فرق تلقح الكلاب بالوسائل
البشرية ووسائل النقل عند الإقتضاء.

— ضمان إستمرارية مساهمة مختلف الأطراف المعنية من مصالح جهوية
للفلاحة والصحة العمومية والبلديات والأمن وغيرها في تنفيذ محاور الخطة
الجهوية وتوفير مستلزمات العمل الضرورية .

— تقييم تنفيذ مختلف عناصر الخطة الجهوية ومراقبة الحالة الوبائية .

* دعوة السادة المعتمدين لتنشيط اللجان المحلية بمشاركة مختلف الأطراف
المعنية والتدخل بالسرعة المطلوبة حسب الحالة الوبائية لهذا الداء .

وتشتمل الخطة الجهوية على الأنشطة التالية :

— الإحاطة الطبية :

* الإحاطة الطبية ومداواة كل الأشخاص المهددين بخطر الإصابة بداء الكلب بصفة مجانية في جميع الهياكل الصحية العمومية المخصصة لذلك مع إحترام الجرعات الضرورية ومن التلقيح والأمصال والحرص على إستكمال مداواة وذلك طبق للتبينة المعدة للغرض .

* توفير الكميات اللازمة من التلقيح والأمصال لتلبية طلبات المراكز الصحية المختصة .

* إحكام التصرف في التلقيح والأمصال المخصصة لعلاج المعرضين للعدوى مع ضمان إحترام سلسلة التبريد .

* المتابعة الدورية لمراكز التلقيح للتأكد من جودة الخدمات المقدة في هذا المجال .

* التكوين والرسكلة لفائدة الإطارات الطبية وشبه الطبية في هذا المجال .

* تولي المراكز الصحية المختصة ضمان التلقيح الوقائي للأطباء البيطرة والأعوان المكلفين بتلقيح الكلاب .

— التلقيح والمراقبة البيطرية :

* تنظيم حملات جهوية لتلقيح الكلاب بصفة مجانية من طرف المصالح الجهوية للفلاحة لضمان نسبة تغطية كافية لا تقل عن 80 % من العدد التقديري للكلاب .

* ضرورة إنطلاق الحملة ابتداء من آخر أسبوع لشهر مارس ومواصلتها

خلال أشهر أفريل ، ماي و جوان وذلك بإعداد رزنامة مضبوطة في المكان والزمان بكافة المناطق البلدية والريفية تأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الجهوية وإعلام المواطنين بها بشتى وسائل التبليغ بمساهمة كافة الأطراف .

* توفير اللقاح بالكميات اللازمة وإحكام التصرف فيها مع إحترام سلسلة التبريد .

* القيام بحملات تلقيح إستثنائية عند الإقتضاء لتدارك ودعم المجهودات المبذولة بما يضمن الأهداف المحددة .

* التلقيح بصفة آلية لكل الكلاب الموجودة حول كل حالة داء كلب حيواني مسجلة .

* إستغلال كافة الحملات التلقيحية ضد الأمراض الحيوانية للقيام بعملية التلقيح ضد داء الكلب .

* المراقبة البيطرية للحيوانات المتسببة في الضرر وتسليم شهادات طبية تثبت سلامتها الصحية وذلك تحت مسؤولية مالكيها .

* تدعيم المراقبة الوبائية لداء الكلب لدى الحيوان بإرسال عينة من كل حيوان مشبوه الى المخابر المختصة (معهد باستور – معهد البحوث البيطرية) .

* التكوين والرسكلة لفائدة الأطباء البياطرة والأعوان
— الحد من ظاهرة الكلاب السائبة :

— القضاء على مسببات تواجد الكلاب السائبة من طرف البلديات بإحكام التصرف في الفضلات والقضاء على المصببات العشوائية والعناية بالمصببات النهائية للفضلات .

— مزيد العناية بالمسالك البلدية وخاصة ضمان إتلاف فضلات اللحوم والأحشاء بصفة صحية .

— تنظيم حملات مكثفة ودورية للقضاء على الكلاب السائبة بالتعاون بين البلديات ومصالح الأمن والحرس الوطني مع التنسيق مع بقية الأطراف المعنية على أن تسبق هذه العملية بصفة خاصة حملات التلقيح لتكون حافزا للمواطنين لعرض كلابهم على فرق التلقيح .

— تنظيم حملات الإبادة بصفة موازية بين البلديات المجاورة لضمان
المردودية والنجاعة لهذه التدخلات .

— تجميع الجثث ورمها بصفة صحية .

— فرض إحترام التراتيب البلدية المتعلقة بتربية الكلاب وجولانها داخل
المناطق البلدية .

— توفير المحاجر من طرف البلديات الكبرى لتسهيل المراقبة البيطرية
للكلاب .

— التثقيف الصحي :

— الإعلام والتحسيس بخطر الإصابة بداء الكلب والوقاية منه بالتعاون بين
كل الأطراف المعنية على النطاق الجهوي والمحلي وذلك بإعداد وإستعمال كل
وسائل التبليغ (الإذاعات الجهوية ، المعلقات و المطبوعات ... الخ) وفي مختلف
الأوساط وخاصة بالمؤسسات التربوية .

— تحسيس المواطن وحثه على إحترام القوانين في ملكيته للحيوان والعناية
به وتلقيحه بصفة دورية .

ونظرا لأهمية الموضوع وخطورة داء الكلب ، فإننا نؤكد على ضرورة
إتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بهذا المنشور ومتابعة تنفيذها وموافاتها بصفة
دورية بتقارير حول نشاط اللجان الجهوية ونتائج تنفيذ الخطة .

وزير الفلاحة

الصادق رابح

وزير الصحة العمومية

الدكتور عبد الكريم الزبيدي

وزير الداخلية

عبد الله الكعبي